ركائز رؤية للأمن الخليجي ما بعد وقف الحرب

بقلم:
د. أمل عبدالله الهدابي ○

شكل النظام الإيراني منذ اندلاع الثورة الإسلامية عام 1979، تهديداً صريحاً وكامناً لدول الخليج العربية، ولكن حالة العدوان الإرهابي الإيراني على هذه الدول لم تكن في أي وقت سابق مثلما هو الوضع بعد اندلاع الحرب الأمريكية الإسرائيلية مع إيران في 28 فبراير 2026، حيث قام هذا النظام على نحو مفاجئ بتوسيع هجماته بشكل ملحوظ لتشمل دول الخليج والأردن، عبر استخدام الصواريخ والطائرات المسيّرة، في مسار اتسم بالتصعيد المتدرج، واتساع رقعة الاستهداف. وعلى الرغم من التزام دول المنطقة بضبط النفس وردع هذه الاعتداءات عبر إفشالها؛ فإن تساؤلات جادة تُطرح اليوم حول مستقبل منظومة الأمن الإقليمي الخليجي.

صد الاعتداءات الإيرانية:

خلال الفترة من 28 فبراير إلى 4 إبريل 2026، شنت إيران سلسلة هجمات عدوانية صاروخية وطائرات مسيّرة على سبع دول عربية (دول الخليج الست والأردن)، بلغ مجموعها 5938 صاروخاً ومسيّرة، وفق رصد «وكالة الأناضول». وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة الأكثر تعرّضاً للهجمات بـ521 صاروخاً و2141 طائرة مسيّرة بإجمالي 2662 حتى يوم 4 إبريل الجاري، تلتها الكويت بإجمالي 1045 (336 صاروخاً و709 طائرات مسيّرة)، ثم السعودية بإجمالي 970 (87 صاروخاً و883 طائرة مسيّرة)، فالبحرين بإجمالي 641 (188 صاروخاً و453 طائرة مسيّرة)، وقطر بإجمالي 320 (216 صاروخاً و102 طائرة مسيّرة ومقاتلتين)، والأردن بإجمالي 281 صاروخاً وطائرة مسيّرة، فيما كانت سلطنة عُمان الأقل استهدافاً بـ19 طائرة مسيّرة مع أضرار محدودة.

وتشير البيانات إلى أن نحو 81% من الهجمات الصاروخية والجوية الإيرانية استهدفت دول الخليج مقابل نحو 19% لإسرائيل؛ ما يعكس التركيز الأكبر للهجمات على الدول العربية الخليجية منذ بداية الحرب، وليس على مصدر الهجوم على إيران.

وعلى الرغم من الخطاب العلني للنظام الإيراني الذي زعم فيه أن هجماته تركز على استهداف مصالح وأصول أمريكية في المنطقة؛ يكشف نمط الاعتداءات الإيرانية الإرهابية اتساعها لتشمل الكثير من المنشآت المدنية والاقتصادية الخليجية بهدف الإضرار بهذه الدول، بما في ذلك المطارات والموانئ البحرية والفنادق ومحطات الطاقة ومنشآت النفط والغاز، والهدف من ذلك هو إحداث أكبر تأثير عالمي ممكن؛ بالنظر إلى مكانة وأهمية دول الخليج في الاقتصاد العالمي، ومحاولة الضغط بأسلوب غير مباشر على الولايات المتحدة لوقف الحرب.

كما ركزت الاعتداءات الإيرانية على تهديد حرية الملاحة في مضيق هرمز الاستراتيجي وصولاً إلى إغلاقه بشكل كامل أمام حركة السفن والناقلات؛ وهو ما تسبب في أزمة طاقة عالمية، حيث يمر عبر هذا الممر البحري نحو 20% من صادرات النفط والغاز الطبيعي المُسال في العالم، إضافة إلى نحو 20% إلى 30% من تجارة الأسمدة العالمية.

ومن مظاهر هذه الاعتداءات الإيرانية السافرة كذلك، توظيف الخلايا الإرهابية التي تستهدف الإضرار بالأمن والاستقرار الداخلي في دول مجلس التعاون. فخلال أقل من شهر، تمكنت دول الخليج من القبض على 9 خلايا إرهابية تتبع الحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني، وإحباط مخططات إرهابية كانت تعتزم تنفيذها، تتضمن عمليات اغتيال وتخابر وتعاوناً مع إيران واستهداف منشآت حيوية واختراق الاقتصاد الوطني في تلك الدول.

وشمل ذلك القبض على 3 خلايا إرهابية في البحرين، ومثلها في الكويت، إضافة إلى خليتين في قطر، وتفكيك شبكة إرهابية والقبض على عناصرها في دولة الإمارات.

وبطبيعة الحال، فإن كشف هذه الخلايا الإرهابية وتفكيكها يمثل إنجازاً مهماً للأجهزة الأمنية الخليجية؛ لكن الإنجاز الأكبر تمثل في نجاح دول الخليج في إفشال أكثر من 90% من الهجمات الإيرانية من خلال ما تملكه من منظومات دفاعية متطورة. فعلى مدى عقود من الزمن؛ استثمرت دول المنطقة بكفاءة في بناء منظومات دفاع جوي وصاروخي متطورة ومتعددة الطبقات، وتُعد من بين الأكثر تقدماً في المنطقة؛ بهدف حماية بنيتها التحتية الحيوية من الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة. وعلى سبيل المثال تصدت دولة الإمارات في هذا الصدد لنحو 96% من الاعتداءات الإيرانية، واستطاعت تأمين الأمن والسلامة لجميع القاطنين على أرضها.

وعلى المستوى السياسي، أكدت دول المجلس بوضوح أنها في موقف الدفاع عن النفس في مواجهة هذه الاعتداءات الإرهابية الإيرانية، وعملت على حشد المواقف الدولية؛ وهو ما تجلى في مجمل القرارات والمواقف الدولية المتوالية التي تدين الاعتداءات الإيرانية وتدعم دول مجلس التعاون في مواجهة هذا العدوان السافر، وأبرزها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2817 الصادر بأغلبية 13 صوتاً، والذي يدين بـ«أشد العبارات الهجمات الإيرانية الشنيعة»، ولم يكتف بذلك بل اعتبر هذه الاعتداءات تهديداً للأمن والسلم الدوليين؛ ما يدرجها ضمن اختصاصات المجلس.

ومن ذلك أيضاً اعتماد مجلس حقوق الإنسان بالإجماع مشروع قرار «آثار العدوان العسكري الذي تشنه إيران»، والمقدم من البحرين باسم دول مجلس التعاون والأردن، والذي حظي بدعم واسع واستثنائي من أكثر من 100 دولة. ولكن الأمر اللافت هنا هو أن قرار إيران باستهداف دول الخليج العربية ينطوي على مفارقة لافتة. ففي السنوات الأخيرة، أدت دول الخليج أدواراً محورية في التوسط لخفض التوترات بين إيران والقوى الغربية، وسهّلت عبر قنواتها الدبلوماسية ونفوذها الإقليمي الحوار في كثير من الأحيان أثناء الأزمات. وفي ظل هذه الحقائق، تبدو الهجمات الإيرانية على دول الخليج مثيرة للاستغراب؛ نظراً لكونها من بين الأطراف القليلة القادرة على مساعدة طهران في إدارة التوترات مع واشنطن والحفاظ على قدر من الاستقرار.

بيد أن إيران ومن خلال هذه الاعتداءات السافرة، قوضت الدور الإيجابي الذي كان يمكن أن تؤديه دول الخليج، وعززت أزمة الثقة في طهران ونظامها؛ الأمر الذي سينعكس حتماً على تحديد ملامح التفاعلات الإقليمية في المستقبل.

وقد أشار الدكتور أنور بن محمد قرقاش، المستشار الدبلوماسي لصاحب السمو رئيس دولة الإمارات، إلى هذا الأمر بوضوح، قائلاً إن دولاً خليجية عدة أدت أدواراً مختلفة في مسار تهدئة التوترات الإقليمية عبر الدبلوماسية والمفاوضات، لافتاً إلى أن قطر أدت دوراً مهماً جداً في تبادل الرسائل بين إيران والولايات المتحدة، ودولة الإمارات أيضاً أدت دوراً في هذا الجانب، كما أن سلطنة عُمان أدت دوراً مهماً وأساسياً كميسر في المفاوضات، إضافة إلى الدور البناء والإيجابي من السعودية والدول الأخرى في المنطقة. واعتبر الدكتور قرقاش أن استهداف دول الخليج زاد من عزلة إيران، في وقت كانت هذه الدول أقوى صوت إقليمي تجاه عدم الانجرار إلى مسار الحرب.

مستقبل الأمن الخليجي:

سعت دول مجلس التعاون الخليجي من خلال سياسة ضبط النفس إلى تجنب اتساع نطاق الحرب الأمريكية الإسرائيلية الإيرانية. كما تبنت هذه الدول «دبلوماسية تقليل المخاطر» (Risk Mitigation Diplomacy) التي تقوم على الحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة مع جميع الأطراف (بمن فيها الخصوم)، ومواصلة الحملة الدبلوماسية الدولية لإدانة الاعتداءات الإيرانية الغاشمة عليها، واستخدام الأدوات الاقتصادية والاستثمارية كوسيلة تأثير سياسي.

ويعكس تفضيل دول الخليج اتباع نهج «ضبط النفس الاستراتيجي»، إدراكاً واضحاً بأن إيران تسعى إلى توسيع رقعة الصراع، عبر جر دول المنطقة إلى دائرة المواجهة. ومن خلال تجنب الرد العسكري؛ نجحت دول الخليج حتى الآن في حرمان طهران من فرصة تغيير طبيعة الصراع، وتحويله إلى حرب إقليمية أوسع. وتكمن أهمية ذلك في أن توسيع نطاق الحرب يصُب في مصلحة إيران ضمن استراتيجية «حرب الاستنزاف». وضمن هذا السياق، دعمت دول الخليج المسار الدبلوماسي والحل السياسي، بما يُفضي إلى وقف الحرب، وبناء ترتيبات أمنية إقليمية مستدامة. لكن دول مجلس التعاون عبّرت بوضوح عن رغبتها في المشاركة في أي مفاوضات أو اتفاقيات تتعلق بمستقبل المنطقة، ورفض إغلاق مضيق هرمز وفرض رسوم على العبور أو محاولة إعلان السيادة الإيرانية عليه، كما أعلنت رفضها كذلك أية ترتيبات إقليمية لتغيير خريطة الشرق الأوسط بعد الحرب.

وبالنسبة لدول الخليج، فإنه لا يكفي مجرد وقف إطلاق النار، وإنما الأولوية تكمن في البحث عن حلول طويلة المدى تكبح مصادر التهديد الرئيسية (الصواريخ البالستية والجوالة، والمسيّرات، ومضيق هرمز، والوكلاء الإيرانيين من غير الدول في الإقليم)، ومنع تحولها إلى تهديد دائم.

ومن ثم، فإن أي اتفاق محتمل لإنهاء هذه الحرب يجب أن يعالج مثالب الاتفاقات السابقة، سواء الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015 أم اتفاق وقف إطلاق النار في يونيو 2025. وهذه المثالب تتعلق بعدم إشراك دول مجلس التعاون الرئيسية في المفاوضات، وعدم أخذ مصادر تهديد أمنها الوطني في الحسبان، وعدم توسيع الاتفاق ليشمل التهديدات الصاروخية والمسيّرة الإيرانية، وتهديد وكلاء طهران للأمن الإقليمي.

ومما لا شك فيه أن هذه الاعتداءات ستسهم في إعادة النظر في الرؤية الخليجية لأمن الخليج بعد الحرب، والتي يُتوقع أن تقوم على ثلاث ركائز أو أعمدة، تتمثل في تعزيز القدرات الوطنية، والتعاون الخليجي المشترك، وتعميق الشراكات الأمنية. فتعزيز القدرات الدفاعية الوطنية، وخاصة الدفاع الجوي، ودعم الصناعات الدفاعية المحلية؛ هو العمود الأول لأمن الخليج بعد الحرب. أما العمود الثاني، فيقوم على تعميق التعاون الخليجي المشترك في مجال الدفاع، والاستخبارات، ووضع آليات مؤسسية لترجمة الاتفاقات الأمنية بين دول مجلس التعاون، ولا سيّما اتفاقية الدفاع المشترك لعام 2000. ويرى البعض ان الخبرة الراهنة ستجعل من المهم لدول الخليج تعزيز الشراكة الأمنية مع الولايات المتحدة للحفاظ على أمن الخليج والاستقرار الإقليمي.

فضلاً عن ذلك، فإن انكشاف العداء الإيراني لدول الخليج سيجعل قادة مجلس التعاون يعيدون حساباتهم في العلاقة معها على أكثر من مستوى، أهمها التوقف عن النظر إليها كحليف إقليمي محتمل يمكن للحوار أن يغيره. وستفرز هذه القناعة توجهاً براجماتياً لإعادة النظر في العلاقات مع إيران، بما في ذلك إمكانية تحجيم التعاملات معها إلى الحد الأدنى، ولا سيّما في المجالات الاقتصادية.

○ كاتبة وباحثة من الإمارات

قوة التلاحم الوطني في مواجهة العدوان الإيراني

بقلم:
د. نبيل العسومي

منذ بداية العدوان الإيراني على بلادنا عبر شعب البحرين بشكل لا لبس فيه عن وفائه وإخلاصه وولائه لوطنه وقيادته الحكيمة، يحفظها الله ويرعاها، واستعداده الدائم للدفاع عن هذا الوطن الغالي في إجماع وطني منقطع النظير حول قيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم، أيده الله.

ومن مظاهر هذه الهبة الشعبية الكاملة تعبيرا عن الولاء والوفاء لجلالته، حفظه الله ورعاه:

أولا: صمود شعب البحرين الوفي في مواجهة العدوان الإيراني الآثم والبشع وعزمه القوى على تحدي هذا العدوان من خلال ممارسة حياته العامة والقيام بأدواره ومسؤولياته الوطنية الكاملة من دون تردد أو خوف يشهد بذلك ما يراه القاصي والداني داخل مملكة البحرين أو خارجها من استمرار الحياة والإنتاج والعمل والخدمات من دون كلل وبالصبر والعزيمة.

ثانيا: هذه المواقف والعزيمة المعلنة التي عبر عنها المواطنون في ولائهم للقيادة ووقوفهم صفا واحدا وراء هذه القيادة الحكيمة والاستعداد الكامل للتضحية لهذا الوطن ومقدراته ومنجزاته ومكتسباته من دون تردد ويكفي هنا متابعة ما تنشره الصحف والقنوات الفضائية من تعبير مخلص عن هذه الوطنية العالية وهي ليست بغريبة عن شعب البحرين وشيمه وأخلاقه ووطنيته المعهودة في أحلك الأوقات بالوقوف صفا واحدا مع القيادة لرد العدوان الإيراني الغاشم والحقود، لأننا لم نر من هذا النظام الحاقد منذ نشأته في عام 1979 إلى اليوم إلا الشر والتآمر على البحرين واستقلالها وأمنها بل على جميع بلدان دول مجلس التعاون أيضا فله في كل بلد أثر من آثار العدوان والإرهاب.

ثالثا: وقوف كل مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية والجمعيات الوطنية المختلفة صفا واحدا مع القيادة ومع الدولة وهذا في حد ذاته يعكس هذا التلاحم الوطني وهذه الوقفة التي تؤكد أن شعب البحرين وقيادته يدا واحدة في عزم للوقوف في وجه هذا العدوان.

رابعا: استعداد الآلاف من أبناء البحرين للتطوع للمشاركة في الدفاع عن هذا الوطن ومؤسسات الدولة بالتسجيل عبر المنصة الوطنية للتطوع للمشاركة في حملة البحرين بخير حيث سجل في الأيام الأولى من هذا الشهر 15 ألف متطوع وهذا دليل آخر على أن الوطنية المخلصة والعطاء الوطني والتكافل والتضامن كلها متجذرة في المجتمع البحريني بكافة فئاته من أفراد ومؤسسات وقطاعات مختلفة ويذكرنا ذلك بوقفات سابقة عاشها شعب البحرين في العديد من المحن فشعب البحرين كان دائما صفا واحدا وقولا واحدا في مواجهة أي اعتداء خارجي أو أي إرهاب أو ترهيب أو تبعية للأجنبي مهما كانت هويته.

إن الذاكرة التاريخية الوطنية لأهل البحرين تؤكد الولاء التام والولاء والمحبة والتقدير للقيادة الحكيمة ممثلة في ربان سفينة هذا الوطن الماهر حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم، أيده الله، بدعم ومساندة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله ورعاه، ولكل القيادات التي قادت هذا الوطن على مر السنين على طريق الحرية والتنمية والاستقرار والسلام والمحبة.

نتذكر دوما العديد من الوقفات التاريخية التي وقفها شعب البحرين للدفاع عن حريته واستقلاله حيث وقف الشعب موحدا ضد الاطماع الخارجية وموحدا خلف قيادة آل خليفة الكرام فكانت تلك الوقفات المشرفة دروسا وعنوانا للوطنية وللعروبة ولوحدة المجتمع البحريني فشعب البحرين شعب واحد موحد على قلب رجل واحد.

ونتذكر أيضا إجماع شعب البحرين على ميثاق العمل الوطني في عام 2001 عندما أجمع على هذا الميثاق بموقف شجاع موحد بنسبة بلغت 98.4% تأكيدا للثقة في قيادة جلالة الملك المعظم ومشروعه الإصلاحي الذي ننعم بفضل إنجازاته اليوم بالأمن والاستقرار والازدهار.

ان شعب البحرين يتذكر وقفة الفاتح التاريخية لشعب عظيم وفاء لجلالة الملك المعظم وقيادته فكانت وقفة أخرى من أجل البناء والاستقرار والأمن ومن أجل أن تبقى البحرين نموذجا حضاريا متجددا تواصل مسيرتها في البناء والتنمية والديمقراطية حفاظا على مملكتنا الغالية كبلد عربي أصيل يفتخر بتاريخه العربي الإسلامي وواعيا بالتحديات التي تواجهه بسبب المخاطر العديدة والاطماع التي لا تتوقف فكانت تلك الوقفة تعبيرا عن التلاحم بين القيادة والشعب.

واليوم في مواجهة العدوان الإيراني الغاشم نجد أن هذه الوحدة وهذا الاصطفاف وراء قيادة جلالة الملك المعظم، أيده الله، تتجدد بكل قوة ووفاء وإخلاص للوطن والقيادة، يحفظها الله ويرعاها.

إلى أين تتجه أزمة ترامب مع حلف «الناتو»؟

بقلم:
هاني عوكل ○

منذ ولايته الرئاسية الأولى عام 2017، لم يتوانَ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن انتقاد حلف شمال الأطلسي «الناتو»، واتهام حلفائه الأوروبيين بالتقاعس عن دفع نفقات وتكاليف هذا التكتل العسكري الذي وُجد بعد الحرب العالمية الثانية لحماية المصالح الأمريكية والغربية ضد التهديدات الخارجية.

بعقلية الرجل الرأسمالي، ينظر ترامب إلى الحلف العسكري على أنه مظلة أمنية تحمي أوروبا الغربية أكثر من الولايات المتحدة، التي يصفها بأنها أكثر دولة تنفق على حلف «الناتو»، في حين ينبغي على أوروبا أن تتحمل مسؤولياتها لضمان استمرارية هذا التكتل.

في الواقع تعد الولايات المتحدة العمود الفقري المالي والعسكري لـ«الناتو»، إذ يمثل إنفاقها الدفاعي ثلثي إنفاق أوروبا مجتمعةً، الأمر الذي يثير غضب ترامب نتيجة هذا الاختلال المالي بين ضفتي الأطلسي، والدفع نحو تقييم كلفة الالتزامات الأمريكية الأمنية الخارجية.

غير أن الأمر بدأ يأخذ منحنى تصاعدياً مع الصراع في الشرق الأوسط والحرب بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة، وإيران وأذرعها الإقليمية من جهة أخرى، خصوصاً مع قيام طهران بتقييد حركة الملاحة في مضيق هرمز الحيوي الذي يمثل شرياناً اقتصادياً استراتيجياً لتدفق إمدادات الطاقة نحو العالم.

طلبت واشنطن من حلفائها الأوروبيين مساعدتها بالدخول في هذه الحرب وتأمين حركة الملاحة في مضيق هرمز، لكن الجواب لم يأتِ بما يشتهي ترامب، الأمر الذي دفعه لتوجيه سهامه نحو قادة الاتحاد الأوروبي واتهامهم بالتخاذل عن دعم الولايات المتحدة في صراعها مع إيران.

أغلب دول أوروبا غاضبة من السياسات الترامبية، إذ ترى أنه لم يستشرها في حربه على إيران، وتجد أيضاً أن هذه الحرب ليست حربها ولا تخدم مصالحها الوطنية كما توضح تصريحات رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر.

الموقف الأوروبي عموماً تمثل في السعي إلى تأمين حركة الملاحة في مضيق هرمز، وعدم التدخل المباشر في القتال، ولذلك وجد الرئيس الأمريكي نفسه محاطاً بمخاوف تتعلق بقدرة بلاده على إنهاء الحرب بأقصى سرعة ممكنة.

كذلك يحضر تساؤل من قبيل أن الرأي العام الأمريكي بدا منزعجاً من حرب ترامب على إيران، وكان يمكن لدخول «الناتو» في الحرب تقوية حجة «دونالد» أمام شعبه وإعطاء غطاء شرعي للتحركات العسكرية ضد طهران.

حديثاً قال ترامب إنه يفكر جدياً بالانسحاب من حلف شمال الأطلسي الذي وجده ضعيفاً وغير فعّال و«نمراً من ورق»، وشكك في مبدأ الدفاع المشترك، ونوه إلى أن بلاده غير مستعدة للدفاع عن حلفائها إذا لم يقدموا الدعم لها.

السؤال المطروح الآن: هل ستنسحب واشنطن من «الناتو»؟ في حقيقة الأمر من المستبعد أن «تُطلّق» الولايات المتحدة حلفاءها بالثلاثة وتخرج من حلف شمال الأطلسي، والسبب أنها مستفيدة أعلى الأقل اولا من مواقع انتشارها في القارة الأوروبية.

هناك ما يقرب من 40 قاعدة عسكرية أمريكية في أوروبا، عدا عن المواقع اللوجستية والمنشآت الصغيرة، وهذه الإطلالة على أوروبا والعالم تُشكّل عنصر قوة وانتشاراً عسكرياً مترامي الأطراف، بوجود بين 65 إلى 85 ألف جندي أمريكي.

ثانياً، يمكن القول بأن أي فراق مع أوروبا الغربية سيعني فراغاً عسكرياً قد تستفيد منه روسيا والصين، وبالتالي لن تسمح واشنطن بأن تأخذ أي دولة محلها، غير أن سياسة التهديد الترامبية تهدف الى الضغط على أوروبا حتى تدعم واشنطن في حربها وتزيد من نسبة الإنفاق على «الناتو.«

أضف إلى ذلك، أن صوت الرئيس الأمريكي ليس مسموعاً بالشكل المرغوب في موضوع حسّاس مثل الابتعاد عن حلف شمال الأطلسي، ذلك أنه سيواجه انتقادات كبيرة من الحزب الديمقراطي وحتى في صفوف حزبه الجمهوري.

قرار الانسحاب خاضع لجدل قانوني كبير، ولا يمكن لترامب الخروج الآمن من الحلف العسكري بقرار شخصي، وخصوصاً أن الكونجرس الأمريكي أقّر في عام 2024 تشريعاً ضمن قانون تفويض الدفاع الوطني، يُقيّد أي رئيس بمن في ذلك ترامب الانسحاب من «الناتو» بشكل منفرد، إلا بموافقة ثلثي مجلس الشيوخ أو قانون يمرره الكونجرس.

على الجانب الآخر، تحتاج أوروبا إلى «العم سام» ولا تتحمل خسارته لأن ذلك سيعني تخصيص أموال كثيرة من اقتصادها لخدمة المظلة الأمنية الأوروبية المشتركة، فضلاً عن أنها قد لا تكون مجتمعة قادرة على التعامل مع التحديات العالمية ومواجهة النفوذ الروسي تحديداً في القارة الأوروبية.

○ كاتب من فلسطين

كيف يمكن إنقاذ لبنان من تداعيات الحرب؟

بقلم:
يقظان التقي ○

لبنان بين نار الحرب الإسرائيلية وارتفاع منسوب القلق والمخاوف حيال استمراريتها في شهرها الثاني مع «حزب الله»، والمضي في تدمير البلدات الحدودية وتحويلها إلى أرض محروقة لمنع الأهالي من العودة إليها في مدى يصل بين أربعة إلى ثمانية كيلومترات، من دون تدخل الولايات المتحدة لوقف القتل والتدمير الممنهج في الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية (كلياً) بذريعة نزع سلاح الحزب.

ويُطرح هذا الوضع مصير الضمانات الدولية والعربية في منع إسرائيل من استهداف البنى التحتية، من مطار رفيق الحريري الدولي ومنشآت توليد الطاقة الكهربائية وشبكة الاتصالات، إلى الجسور والطرقات والمياه، وعمّا إذا كانت التطمينات سارية المفعول مع توسّع النطاق الجغرافي للضربات الإسرائيلية وتوسيع دائرة الإنذارات.

في الانتظار، تبدو الفرصة التي انطلقت بزخم سياسي كبير مع انتخاب عون رئيساً وتشكيل حكومة نواف سلام في بداية عام 2025، ومع تحرّر القادة الجدد نسبياً من قبضة الأحزاب السياسية، والتعهّد بنزع السلاح غير الشرعي، وتوكيل الجيش اللبناني بمهمة نزع السلاح في جنوب الليطاني، كأنها صارت فرصة خجولة. معاً، يملك الرئيسان وحكومة موثوقة عناصر المسؤولية والجديّة، وشرعوا في محاولة إخراج لبنان من الضائقة الاقتصادية والاجتماعية، وعلى نحو أعمق محاولة تطبيق القوانين والدّستور واستعادة الدولة جميع وظائفها السياسية، ولا سيّما في احتكار قرار الحرب والسلم. وهو الأمر الذي يقوّضه الحزب من خلال الاعتماد على قوة خارجية، بعد أن شنّ هجماته الصاروخية القوية على إسرائيل، ما يطلق العنان لبربرية إسرائيل وخططها للاستقرار في منطقة عازلة في جنوب لبنان، وهو ما يعني استمرارية «حزب الله» في العمل ضدّ الاحتلال في حرب تستمرّ وهو الأمر نفسه الذي سمح له، منذ عام 1982 إلى عام 2000، بالنمو وتشكيل جسم ثقيل في سردية مقاومة المحتل، وهو يستعيدها حالياً في بلد مثخن بجروح داخلية لم تلتئم، إذ يتحمّل المسؤولية باستدراج النسخة الثانية من مسرحية تغذّي المأساة اللبنانية بلا نهاية، بإعلان وزير الدفاع الإسرائيلي إسرائيل كاتس «السيطرة والبقاء في لبنان لأشهر عديدة».

لا يمكن مطلقاً مساواة الحرب التي تشنّها دولة معادية بعدم السماح باستعادة لبنان سيادته، والتحدّث عن وقف أعمال التحرير من قوة احتلال. لكن إعلان الحزب بوضوح أنّه يعمل في خدمة الجمهورية الإسلامية التي زوّدته بقوة نيران متفوّقة على قوة الجيش اللبناني، ولا يطيع فيها الدولة اللبنانية، يزيد من التمزّق الداخلي ويحبط برنامج نزع سلاحه، فيواصل لبنان انزلاقاته نحو الهاوية والجحيم معاً.

في هذا، يعلن الحزب انفصاله عن الدولة، وهو متجذّر في الواقع اللبناني مع نوابه ووزرائه، وقد طوّر شبكة واسعة من المساعدات الاجتماعية، متمسّكاً بهُويّة مزدوجة في مطالبته بتحمّل المسؤولية عن النازحين. وهي دولة بلا أدوات حرب ولا مال ومحاصرة بالنيران وبدبلوماسية مقفلة في إطار الترتيبات الصغيرة التي تسمح بها القواعد السياسية الداخلية ومداولات مجلس الوزراء ومواقف رئيس البرلمان نبيه برّي لإنقاذ الميثاقية التي تحكم عمل السلطة التنفيذية، على قاعدة عدم تراجع حكومة القاضي سلام عن قرار طرد السفير الإيراني محمّد رضا شيباني من لبنان، وهو الذي يتمتّع بسجل عمله في دمشق عام 2011 عندما تعلّق الأمر بمساعدة بلاده لبشّار الأسد في قمع الثورة السورية الناشئة. وحده هذا السجل كاف لسحب أوراق اعتماده بعد عقود من التّدخّلات الإيرانية الصارخة. مع ذلك، فإنّ أيّ تراجع للسلطة سيكون أكثر كارثية ويهدّد البلاد المشتعلة أصلاً بالمشاكل، وفي طليعتها مشكلة النزوح.

واقع الحرب يمثّل ثقلاً كبيراً على اللبنانيين، ويُرخي بظلاله على نظرة اللبنانيين والمكوّنات الأخرى الرافضة للحرب، ولما يمثّله البعد العقائدي لحزب الله في حرب لا تعنيهم، ولا يهمهم تظهيرها وتسويقها فيما يريده الثنائي الشيعي، ولا سيّما أنّ الدولة العبرية مصمّمة على حرب طويلة، وعلى عدم احترام لبنان دولة ذات سيادة قادرة على اتخاذ قرارات موحّدة، بل مساحات مجزّأة فيمكن التعامل مع الطوائف بشكل منفصل، كأن تكون الدولة مجرّد آلية تفاوض دبلوماسية قبل أن تكون سلطةً حاسمةً تفرض تناظراً للوصول إلى تسوية نهائية.

قد لا يتعلّق الأمر بإنهاء الصراع، بل باستعادة الدولة الوظيفة الجوهرية لتكون جزءاً من التحوّلات الإقليمية، وتساهم الظروف في إعادة تشكيلها، وأن تفعل شيئاً لدرء حرب تقوّض جهود التعافي والإصلاح. كان من المقرّر إجراء انتخابات برلمانية في مايو المقبل، لكن توقّف كلّ شيء، مع صعوبة التفكير حتى في إعادة بناء القرى الحدودية.

وكانت فرنسا تستعدّ لاستضافة مؤتمر دولي في 5 مارس لدعم الجيش، أحد المؤسّسات القليلة الموثوقة والعابرة للطوائف التي تلوّح اليوم بالعودة إلى ثكناتها العسكرية كما في السبعينيّات. لقد انقلب الوضع رأساً على عقب، ويقتصر العمل حالياً على معالجة قضايا النازحين والتعاون مع برنامج الغذاء العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. لبنان في وضع غير قادر على وقف الحرب، يفقد شيئاً فشيئاً القدرة على الصمود والتعافي، ومعها ثقة المجتمع الدولي والعربي.

إن الأولوية الآن هي الوحدة لمنع الانفجار في لبنان، واحتضان أيّ مبادرة إنقاذية لتخفيف الخسائر الإضافية وتعاظم المخاطر على بنيته وتركيبته الاجتماعية والسياسية. ولا إمكانية لبقائه محكوماً وفق الصيغة التي كان معمولاً بها بعد العام 1990، مع الإبقاء عليه في حالة استنزاف دائم. وهنا تكمن مأساة اللبنانيين في حياتهم واقتصادهم ومستقبلهم.

○ أكاديمي وإعلامي من لبنان